دفاتر المجلس
9

سلسلة منشورات الجيب

من وقائع حوار الأفكار

استعمال اللغة العربية في الإدارة
الواقع، الصعوبات، الحلول.

مجموعة من الأساتذة.

ماي 2005

منشورات المجلس الأعلى للغة العربية

حوار الأفكار

منبر مفتوح:

– التفكير الحر الهادف وتبادل الرأي حول قضايا: اللسان والثقافة والمجتمع، المعاصرة والتاريخية.

موائـده:

- ❖ أطروحات للمناقشة مع جمهور المثقفين.
- ❖ موائد مستديرة لتبادل الرأي: اتفاق واختلاف.
- ❖ أيام دراسية حول مسائل تشغل الرأي العام.

هدفـه:

تحديث الأصالة وأصالة التحديث وتجديد الخطاب حول الواقع والمأمول.

استعمال اللغة العربية في الإدارة الواقع - الصعوبات - الحلول

يوم دراسي نظم في 2003/09/22

المشاركون :

1- الأستاذ طاهر ميلة، أستاذ في جامعة الجزائر وعضو المجلس الأعلى للغة العربية.

2- الأستاذ الحواس مسعودي، أستاذ في جامعة الجزائر ورئيس لجنة الدراسات.

3 - الأستاذ موسى زمولي، خبير في المعلوميات وعضو المجلس الأعلى للغة العربية.

4- السيد صالح حميدات، وعضو المجلس الأعلى للغة العربية، ممثلا لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

5- السيد منصوري سليمان، وعضو المجلس ا لأعلى للغة العربية، ممثلا لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

العربية في الإدارة

1- خلاصة جلسات الاستماع والتشاور عن استعمال اللغة العربية في الإدارة

قدمها السيد صالح حميدات، عضو المجلس الأعلى للغة العربية

بسم الله الرحمان الرحيم

أود في البداية أن أرحب بضيوفنا الكرام الذين لبوا الدعوة . رغم مهامهم العديدة . لحضور فعاليات ووقائع هذا اليوم الدراسي الذي يعد ثمرة جهود مضنية لأعضاء المجلس الأعلى للغة العربية في مجال العمل على تشخيص واقع استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطوير استعمالها في الإدارة الجزائرية.

لقد عمل المجلس منذ تأسيسه على ترقية اللغة العربية وتعميم استعمالها في كل المجالات، وذلك في إطار الصلاحيات المخولة له بموجب المرسوم الرئاسي رقم 226/98 المؤرخ في 11 يوليو 1998 والمتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله.

وقد نال موضوع استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية جزءا لا يستهان به من نشاط المجلس.

وقد عمد في هذا الإطار المجلس إلى تنظيم يومين دراسيين حول واقع استعمال اللغة العربية في الإدارة المركزية يومي 21 و 22 مارس 1999 بقصر الثقافة، شارك فيهما ممثلو

مختلف الوزارات، كما نظم في نفس السياق ندوة وطنية حول توحيد المصطلح الإداري يومي 27 و 28 يونيو 1999 بعنابة، شارك فيها إطارات ومسؤولو الإدارة المحلية لكافة ولايات القطر الجزائري.

ومن أهم التوصيات التي أوصى بها المشاركون في هذين اللقاءين ضرورة التكفل بمسألة المصطلح الإداري والمالي والتكنولوجي، وذلك قصد توحيد استعمال المصطلح في الإدارة الجزائرية، مما يسهل عملية توسيع استعمالها بصفة منسجمة وموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكين الموظفين القائمين على التعامل باللغة العربية من الوسائل اللغوية اللازمة لتلبية حاجتهم الماسة في مجال الأداء الإداري، ومن المعروف أن البعض يلجأ إلى الاجتهاد في التأليف واختراع مصطلحات وليدة الحاجة بطريقة ارتجالية، قد تسيء إلى الأداء الوظيفي للغة، وإلى تدهور مستواها من جهة، وإشاعة هذه المصطلحات الخاطئة بين الموظفين من جهة أخرى.

وإيمانا من المجلس بضرورة أداء مهامه بجدية في هذا المجال، وفق ما تتطلبه النصوص الأساسية المحددة لصلاحياته، وتقديم يد العون والمساعدة التي تحتاجها مختلف القطاعات الإدارية لتذليل العقبات التي قد تعاني منها، وحل الإشكالات المطروحة في مجال تعميم استعمال اللغة العربية وتطويرها، وحماية استعمالها على مستوى مصالحها.

وقصد وضع لبنات علمية ودعائم ثابتة لضمان التحسين التدريجي للعمل الميداني باللغة العربية، بادر المجلس إلى تنظيم عدة ورشات عمل، كلفت بالتفكير في المسائل ذات العلاقة بالموضوع من أهمها:

- إعداد مشروع إنشاء مركز متخصص في الترجمة.
- إعادة إحياء مشروع موسوعة الجزائر.
- إعداد استبيان يتناول بالدراسة والتحليل واقع تعميم استعمال اللغة العربيةفي ثلاث قطاعات إدارية عمومية.

ومن جهة أخرى، تم خلال سنتي 2002 و2003 فتح فضاءات لتبادل الخبرات والتجارب والنقاش المثمر، في جو علمي هادف حول ترقية اللغة العربية وتطويرها، ومن تلك الفضاءات، ترسيم منبري **حوار الأفكار** الذي قدمت فيه عدة محاضرات ومعاينات خاصة بالمردود الثقافي النوعي للغة العربية، **وفرسان البيان** الذي خصص لتجارب المتميزين في الإبداع باللغة العربية (في مجالات: الشعر والرواية والنقد الأدب)، هذا إلى جانب تنظيم عدة موائد مستديرة وندوات ثقافية وملتقيات وطنية ودولية تبين مكانة اللغة العربية. وقد تكاملت كلها في إبراز مكانتها، ومدى مساير تها لحركية التطور الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي.

أيتها السيدات، أيها السادة

لقد نظم المجلس في س نتي 2002 و 2003 جلسات استماع وتشاور مست اثني عشرة قطاعا من القطاعات

الحكومية ذات الانتشار الأفقي الواسع والاتصال اليومي بالمواطنين.وقد هدفت هذه الجلسات إلى تحقيق عدة غايات أهمها:

1 – الوقوف على واقع استعمال اللغة العربية وترقيتها في هذه القطاعات.

2 – تشخيص الصعوبات التي تعترض تعميم استعمال اللغة العربية في القطاعات نفسها.

3 – وضع آليات التنسيق بين المجلس وهذه القطاعات من أجل تجاوز الصعوبات الميدانية، والمتابعة الدائمة للعمل الميداني في مجال تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها.

وقد تضمنت جلسات الاستماع والتشاور هذه، عروضا قدمها إطارات سامية بالقطاعات المعنية والحاضرة اليوم في هذا اليوم الدراسي، ركزت على وضعية اللغة العربية في مرافق التسيير الإداري والتنظيم والدراسات والمعاملات والمراقبة والتوجيه والتكوين وغيرها، وحددت التوجهات المستقبلية لنشاطها في هذا الميدان، بناء على إمكاناتها المادية والبشرية مع ترتيب الأولويات حسب أهميتها، وأبرزت في الأخير النقائص والسلبيات الملاحظة خلال العمل الميداني باللغة العربية والطرق الواجب إتباعها والوسائل الضرورية لمواجهة ومعالجة هذه النقائص والسلبيات.

وقد تبعت هذه العروض مناقشات واسعة وموضوعية هدفها، الوقوف على واقع استعمال اللغة العربية في الإدارة، وتم

تبادل الآراء والخبرات حول المنهجية العملية التي ينبغي وضعها بغية مواصلة تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة، ويدخل تنظيم هذا اليوم الدراسي ضمن هذه المنهجية التي اعتمدها المجلس.

سيداتي، سادتي

لقد بينت العروض التي ألقاها ممثلو القطاعات الوزارية المشاركة في جلسات الاستماع والتشاور، والتقييم الموضوعي لها، تلك المجهودات التي بذلتها هذه القطاعات في مجال تعميم استعمال اللغة العربية وما حققته من نتائج إيجابية.

وفي هذا الإطار لاحظ المجلس أن هناك مرافق وصلت بها عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى مرحلة متقدمة، وهي بصدد البحث عن المسلك الأسهل لتأهيل الموظفين وتدريبهم على المهارات الجديدة التي أصبحت تتطلبها نوعية العمل في الإدارة الجزائرية. فمثلا مصالح تسيير الموارد البشرية تعتمد أساسا على وثائق نمطية بسيطة، كالقرارات والمقررات والمناشير والتعليمات والمذكرات والمراسلات وجداول الإرسال وسندات العطل وشهادات العمل وغيرها، وبالتالي فإن كل الوثائق المستعملة على مستوى هذه المصالح تستخدم اللغة العربية لا غيرها من اللغات.

كما أن المعاملات ذات الطابع الإداري البحت، بين مختلف المصالح سواء فيما بينها أم بين متعامليها، تتم كلها باللغة العربية، وأن المراسلات والوثائق الصادرة عنها والموجهة

إلى القطاعات الوزارية والأجهزة التنفيذية والجماعات المحلية والمؤسسات والمرافق العمومية ذات الطابع الإداري تتم باللغة العربية كذلك.

سيداتي، سادتي

إن القطاعات الوزارية المعنية بجلسات الاستماع والتشاور، تتميز عن غيرها بانتشار مصالحها عبر مختلف أنحاء الوطن، كالبلديات والبنوك ومصالح البريد والمواصلات والنقل والشباب والرياضة والفلاحة والسياحة والصناعة وغيرها.وقد تبين أن العديد من هذه المصالح تتعامل باللغة العربية.

فوثائق الحالة المدنية ووثائق الهوية والصكوك البريدية والحوالات ومجالات التظاهرات الرياضية والمذكرات الموجهة للوكالات السياحية والأسفار ولوحات الإشهار ومواقع التوسع السياحي ومجمل الوثائق الرسمية المرتبطة بنشاط النقل عبر الطرق للمسافرين والسلع، والردود على عرائض المواطنين وغيرها تصدر كلها باللغة العربية.

ومن الملاحظ أيضا أن بعض الميادين التابعة للقطاعات الوزارية المعنية تم تعريبها بنسب متفاوتة وفق طبيعة ومهام كل مصلحة أو ميدان، وتوفر الإمكانات والإرادة الحسنة، وأهم هذه الميادين هي:

أ) التكوين :

تشير أغلب التقارير التي تم الاستماع إليها، بأن ميادين التكوين ما زالت تعرف نقصا ملحوظا في مجال تعميم استعمال اللغة العربية، فالمكونون وأدوات التكوين والمراجع والبحوث المستعملة في ميادين التكوين بأشكاله المختلفة تتم في أغلب الأحيان باللغة الأجنبية.

فإذا كان التكوين والرسكلة وإعادة التأهيل ميادين تلعب دورا أساسيا في إعداد الإطارات والأعوان المسيرين لمختلف مصالح الإدارة الجزائرية وتجعلهم قادرين على التكفل بالمهام الجديدة لها، وفق المواصفات المحددة في استراتيجيتها العامة، لكونها روافد إشعاع وتطوير وعصرنة جميع مجالات التسيير، فإن تأخر تعميم استعمال اللغة العربية فيها، يحدث بالضرورة آثارا سلبية على استعمال اللغة العربية في التسيير العادي للإدارة الجزائرية، وينمي بالتالي ظاهرة انعدام التلاؤم بين مواصفات الموظف ومقتضيات الوظيفة، لا سيما في ظل التطور المذهل في ميادين التنوع التكنولوجي والمعلوماتية.

ب) الوسائل العامة والمصالح التقنية :

إن تسيير الوسائل العامة والمصالح التقنية لهذه القطاعات الوزارية يتم عادة بين أطراف مختلفة من القطاعين العمومي والخاص، الشيء الذي يجعل من الصعب وضع منهجية عمل منفردة في هذا المجال.

وعليه فإنه، وعلى الرغم من المبادرات التي تستحق الإشادة والتنويه التي قامت بها بعض القطاعات الوزارية المعنية

من أجل تسيير الوسائل العامة والمصالح التقنية على مستواها باللغة العربية، إلا أن معظم هذه القطاعات تصطدم في أغلب الأحيان بمشاكل عديدة، لا سيما في مجال المصطلحات عند محاولة استعمالها خارج محيطها، مما يتطلب وضع استراتيجية موحدة لبرامج تعميم استعمال اللغة العربية في هذه المصالح بصفة تدريجية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ومهام كل مصلحة، وجميع المعطيات ذات التأثيرات المختلفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية في كل منها، وإنه لهدف قابل للتحقيق، لأن المناقشات التي نسعى إلى تنظيمها ترمي فيما ترمي إلى إنشاء رأي أو موقف جماعي موحد لاستنباط بعض الإجابات ودعمها واختيار وتنقيح التحليلات والحلول المقترحة لكل حالة.

ج) المناشير والتعليمات والمذكرات ومحاضر الاجتماعا
:

تتم معالجة العديد من القضايا وحالات عدم التلاؤم بين الممارسات الميدانية للموظفين ومبادئ السياسة العامة للوظائف عن طريق إصدار وتوجيه المناشير والتعليمات والمذكرات للجهات المعنية حسب كل حالة.

ويتم تحرير هذه المناشير والتعليمات والمذكرات، وكذا محاضر الاجتماعات التي تدخل في نفس السياق باللغة الأجنبية، وترفق في بعض الأحيان بنص عربي مترجم ولكنه في

أغلب الأحيان يكون ركيك الأسلوب ولا يفي بالغرض لدى القارئ.

د) الدراسات والبحوث :

نظرا لنقص المراجع والمصادر في علم الإدارة باللغةالعربية في بلادنا فإن أغلبية الدراسات والبحوث التي ينجزها المختصون في علم الإدارة، تتم أساسا باللغة الأجنبية وبالفرنسية تحديدا، سواء ما تعلق منها بإصلاح قطاعات إدارية مع يرق أم تعلق بمجالات أخرى ذات العلاقة المباشرة مع تطوير وعصرنة الإدارة.

سيداتي، سادتي

لقد تم الاتفاق مع كل قطاع من القطاعات المعنية بجلسات الاستماع والتشاور على إنشاء فوج عمل مشترك يتكون من أعضاء المجلس والإطارات السامية الممثلة للقطاع الوزاري المعني، قصد دراسة المعلومات والمعطيات المعروضة وتحليلها ووضع برنامج عمل في مجال تعميم استعمال اللغة العربية في الميادين التي لم تعمم فيها بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجلسات التشاورية قد أفضت إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تنير الطريق لرسم استراتيجية عمل عقلانية مبنية على معطيات حقيق تي نزيهة وواقعية في مجال استعمال اللغة العربية في مختلف المرافق الإدارية ومن مهام المجلس تسهيل تلك العملية الحضارية من منطلق تحديث وإصلاح الإدارة الجزائرية، وجعل المواطن يتعرف على خصائصه وانتمائه الثقافي، وصيرورته التاريخية.

سيداتي، سادتي

إن المجلس الأعلى للغة العربية يسعى من خلال تنظيم هذا اليوم الدراسي الإجرائي إلى استحداث تقاليد عمل تكاملية بين المجلس والقطاعات الوزارية، تعتمد أساسا على التشاور والحوار وتبادل الآراء والأفكار في إطار الأحكام القانونية المعمول بها في هذا الميدان لتحقيق الأهداف المسطرة على التوالي في برنامج عمل المجلس وبرامج عمل القطاعات الوزارية المختلفة.فالمجال الذي يتحرك فيه المجلس هو فضاء واسع للتعاون الدائم، والتشاور المثمر والنقاش الهادئ والبناء الذي ينبغي أن يتميز بالجرأة والصراحة والشفافية والواقعية، تحقيقا للتكفل الحقيقي بالانشغالات والاهتمامات المطروحة للنقاش ولاسيما ما كان منها متعلقا بالمسائل الجوهرية، كتوحيد الجهود وترقية وتطوير آليات حماية استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية.

إن المؤهلات المادية والبشرية التي تتوفر عليها إدارتنا كفيلة بأن تؤهلها إلى الارتقاء في مجال العمل باللغة العربية إلى نظيراتها في العالم، إذا ما تم تجميع هذه الطاقات. فالعمل على بلورة الرؤى المستقبلية المثلى واقتراح الحلول الممكنة والمساهمة بمنهجية لتذليل الصعوبات التي تعترض العمل باللغة العربية، تجعلنا نؤمن بأنه لا مناص من التقدم وتحقيق المبتغى ولا مناص من التطور والعصرنة، ولا فائدة ترجى من اللجوء إلى الصدام وإضعاف مؤسسات الدولة وتشتيت الكفاءات الوطنية.

إن عين الحكمة تقتضي تدعيم هذه المبادرات والعمل على متابعة تطبيق نتائجها في الميدان بما يمكننا من بلوغ الأهداف المنشودة في حينها. ولعل هذه اللمحة المختصرة حول الوضعية الحالية لعملية تعميم استعمال اللغة العربية في القطاعات الوزارية المعنية، ستتيح لنا الفرصة في هذا المقام، وما سيأتي بعده، لاقتراح بعض التدابير العملية حول تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها بما يخدم الميادين التي تعاني نقصا في ذلك لا سيما استغلال التوصيات المنبثقة عن هذا اليوم الدراسي، بالإضافة إلى اقتراحاتكم ومساهماتكم مساء هذا اليوم في الورشات التي ستنصب خصيصا لذلك وحسب مجال اختصاص كل قطاع من القطاعات الحاضرة.

وسيعمل المجلس في المستقبل القريب بالتنسيق والتعاون مع السلطات العمومية والهيئات المختصة ورجال العلم والمعرفة وبأسلوب حضاري متميز على مواصلة تنظيم جلسات الاستماع والتشاور مع باقي القطاعات الوزارية حول نفس الموضوع، إذ من المفيد فتح الجسور وإحكام التنسيق وتنشيط أساليب الحوار الهادف والاتفاق فيما بين المعنيين على الحلول الواقعية والقابلة للتنفيذ في هذه المرحلة التي تشهد فيها بلادنا تحولات متسارعة على جميع المستويات.أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2– عينة عن استعمال اللغة العربية في الإدارة

إعداد السيد منصوري سليمان، ممثل وزارة الفلاحة

تندرج هذه المداخلة ضمن محاور يومنا الدراسي هذا : **"استعمال اللغة العربية في الإدارة، الواقع . الصعوبات . الحلول"** من خلال جلسات الاستماع والتشاور التي بدأ ينظمها المجلس الموقر منذ سنتي2003/2002، بغية الوقوف على واقع استعمال اللغة العربية في الإدارة.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ماذاحققت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في ميدان استعمال اللغة العربية في الإدارة ؟ وما هي الصعوبات والعراقيل التي اعترضت تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في هذا الميدان؟

إن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وفي إطار متابعة عملية استعمال اللغة الوطنية وتطبيقا للقوانين الصادرة في هذا الشأن، نظمت نشاطات مركزية وورشات جهوية على مستوى الشرق والوسط والغرب، بالإضافة إلى الجنوب، وكان الهدف من هذه العمليات هو تبليغ محتوى ما جاء في المنشور الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمتابعة تطبيق القانون رقم 05/91 المؤرخ في 16 يناير 1991، المعدل المتمم، والمتعلق بتعميم استعمال اللغة الوطنية، مع التذكير بالآجال المحددةلاستكمال هذه العملية. وفيما يلي ملخص لأهم هذه الإنجازات

أولا : على مستوى الإدارة المركزيةللوزارة:

لقد بادرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ انطلاق عملية تعريب الإدارة، بإنشاء خلية للتعريب على مستوى

المركزية، تتشكل من إطارات ممثلين لمديرياتها المركزية حيث عينت (ممثلين) لكل مديرية مركزية.

إن أول ما قامت به هذه الخلية هو حصر كل الإمكانات المادية والبشرية التي تتوفر عليها الإدارة المركزية، من أجل توظيفها بشكل إيجابي في إنجاح عملية التعريب والقيام بتحديد المصطلحات المتداولة باللغة العربية، سواء على مستوى إدارة الوزارة أم على مستوى المرافق العمومية الوطنية الأخرى واستغلالها قدر المستطاع بغرض إنجاح هذه العملية.

ثانيا : الورشات الجهوية

وفيما يخص الورشات الجهوية المنصبة على مستوى المناطق المذكورة، فإن الهدف من إنشائها هو خلق فضاء للحوار والتشاور، قصد تبادل التجارب والخبرات والأفكار بين جميع المشاركين، من أجل الاطلاع على مدى تقدم هذه العملية وتقييم النتائج المتوصل إليها في هذا الشأن على مستوى كل المؤسسات المتواجدة في هذه المناطق، وكذا حصر الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تقف حجر عثرة أمام انطلاق هذه العملية. وفي سياق هذه الانطلاقة، فإن عملية التنظيم لهذه الورشات قد عرف إحكاما ونجاحا، حيث جرت الأشغال في ظروف حسنة في جانبها التحضيري والمادي والمعنوي.

ثالثا : الحصيلة:

ماذا تم تحقيقه في هذا الميدان؟ وما هي العراقيل والصعوبات التي واجهت انطلاق هذه العملية على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي؟

قبل الإجابة على هذه التساؤلات تخطرني بعض الملاحظات التي يجب التطرق إليها وهذا من باب العدل والإنصاف.

حقيقة إنه لا يختلف عليه اثنان بأن إدارة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كانت تعتبر إلى وقت قريب من أكثر المرافق العمومية استعمالا للغة الأجنبية (الفرنسية) لكن وبالمقابل وكشهادة تاريخية كذلك، أقول بأن هذه الوزارة أصبحت في فترة وجيزة من أكبر وأنشط المرافق العمومية في نشر وتوسيع عملية تعريب إدارتها مركزيا ومحليا.

فبالنسبة إلى الإدارة المركزية أقول وبدون مبالغة، قد سجلت نجاحا باهرا وهذا بفضل الوقفة الشجاعة لمسؤولي الوزارة الذين لم يبخلو على أعضاء الخلية بأي شيء، بل بالعكس قاموا بتدعيم هذه العملية بقوة، وهذا عكس ما يشاع من أن إطارات الوزارة تعرقل كل عمل في هذا الاتجاه، وبفضل هذه الجهود أصبحت الإدارة المركزية للوزارة تنجز أعمالها الإدارية بنسبة تفوق 70 % باللغة العربية، وبنسبة أعلى بالنسبة للإدارة المحلية، إذ أن إدارتها كذلك تأقلمت مع هذهالعملية.

وبفضل انتشار المصالح الفلاحية على مستوى البلديات والدوائر، نستطيع أن نقول بأن مساهمة إدارة وزارة الفلاحة في إنجاح هذه العملية تعتبر من المرافق العمومية الأولى في هذا المجال.

وبالموازاة مع هذا النجاح، فإن العراقيل التي يمكن أن نسجلها في هذا الميدان لم تكن عراقيل بيروقراطية أو مرجعية، بقدر ما هي عراقيل ترجع بالأساس إلى نزوات شخصية لبعض الموظفين وليس إلى قضايا مرتبطة بالإدارة.

وعلى العموم يمكن تسجيل الملاحظات التالية في جوانبها التقنية:

* نقص المراجع التقنية المختصة وانعدام المعاجم.
* إشكالية المصطلحات العلمية الخاصة في المجال التقني.
* انعدام الحصص التكوينية والرسكلة باللغة العربية.

هذه الحوصلة للصعوبات والمشاكل التي تواجهها جل المؤسسات والمصالح التابعة للقطاع الفلاحي، وقد تمت مناقشتها من طرف الجميع وعلى ضوئها قدمت الاقتراحات التالية :

* تدعيم الاعتمادات المالية لدعم الجانب المادي والتكويني لهذه العملية.
* توحيد المصطلحات والنماذج والأنماط في جميع الجوانب (الإدارية،المالية، والتقنية).
* إنشاء لجنة مختصة لمتابعة هذه العملية على مستوى كل قطاع .

* برمجة فترات تكوينية وتدريبية.
* دعم الجانب البشري بتوظيف مترجمين .
* تنظيم ورشات دورية لتقييم العملية.
* اقتراح توظيف إطارات معربةكمساعدين للمسؤولين ذوي المستوى الضعيف في اللغة العربية. ونقترح كذلك كشرط إجرائي بأن تكون لدى الإطارات التي تترشح مستقبلا لمناصب سامية في إدارة المرافق العمومية كالوزارات وغيرها، أن يكون لديها مستوى عال في اللغة العربية.

* وفي الخلاصة نستنتج أن العملية تسير في ظروف ملائمة ولا تعترضها أي عراقيل في الميدان الإداري، بينما في الجانب التقني هناك بعض النقائص التي لا يتم التغلب عليها إلا بذل مجهودات معتبرة من طرف جميع الهيئات المعنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أ -عروض عن المصطلح الإداري

1- المصطلح الإداري من منظور لساني

قدمها الأستاذ طاهر ميلة، عضو المجلس الأعلى للغة العربية.

إن مسألة المصطلح العلمي أخذت قسطا كبيرا من البحث والنقاش بين اللغويين والعلماء في العالم خلال القرن الماضي على وجه الخصوص، نظرا لتعدد المعارف وسرعتها ولشدة احتكاك اللغات فيما بينها، رغبة من هؤلاء وأولئك في إيجاد الوسائل اللغوية للتعبير عما تخلفه يوميا هذه المعارف النظرية منها والتطبيقية من مفاهيم وأدوات عملية. وقد شغل هذا الموضوع بال المهتمين بقضايا ترقية اللغة العربية ونشرها أكثر، بسبب الهوة الكبيرة التي تفصل اللغة العربية عن نظيراتها من اللغات العالمية في اللحاق بما تفرزه هذه العلوم والتقنيات، وبسبب وضعية الدول العربية الحالية من حيث التعاون والتنسيق.

فمسألة المصطلح إذن هي اهتمام عالمي دائم بدوام تجدد العلوم والتقنيات، ولكن هذا العالم هو في بحث مستمر عن الحلول الأكثر نجاعة. وهي مشكلة لغوية ظرفية في اللغة العربية المشتركة في المجال العلمي، يمكن أن توجد لها الحلول المناسبة، عندما تزول الأسباب التي ساهمت في وجودها.فاللغة كالمرآة تعكس الوضع الذي تعيشه الأمة الناطقة بها بأمان، فهي تعكس آلامه وآماله واتحاده واختلافه.

أما مسألة المصطلح العربي في البلد الواحد، وبالنسبة إلى بعض الميادين المعرفية التي للعربية فيها تقاليد قديمة، فيمكن التغلب عليها بسهولة، فيما أرى شريطة أن تتوافر بعض الشروط الضرورية، وهي أن نجد المصطلح ونتفق على دلالته ونشرع في توظيفه في حياتنا المهنية أو اليومية.

فما هي المشكلات اللغوية التي لها ارتباط بالمصطلح العلمي عموما وفي مجال الإدارة عندنا في الجزائر خصوصا؟ وما هي الحلول التي يمكن أن نحصل عليها في الدراسات اللغوية المختلفة لمثل هذه المشكلات؟

لن أرجع إلى موضوع المصطلح والمشكلات المرتبطة به، كما طرحت في بداية استعمال اللغة العربية في بعض مصالحنا الإدارية، بل اقتصر على السنوات الأخيرة التي شرع فيها المجلس الأعلى للغة العربية في المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لهذا الموضوع ولغيرها من المشكلات اللغوية.

لقد تعرض ممثلو الإدارات العمومية، المركزية منها والمحلية، خلال اللقاءات المختلفة التي نظمها المجلس الأعلى للغة العربية منذ سنة 1999 إلى غاية هذه السنة، إلى قضية المصطلح الإداري على أنه مشكلة من بين المشكلات التي تعترض تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة. وكانت القضايا الاصطلاحية التي يطرحها هؤلاء الإطارات تتمحور خاصة حول عدم توفر معجم خاص بالمصطلحات الإدارية، وبالتالي نقص المقابلات العربية لبعض المفاهيم التي تستعمل في الإدارة،

وفي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد أي التباين في استعمال المصطلحات بين شخص وآخر أو بين مصلحة ونظيرتها، وكذلك عدم استساغة بعض المتمكنين من هؤلاء الإطارات في اللغة العربية لعدد من المصطلحات المقترحة، لقلة دقتها أو لسوء صياغتها.

إن مثل هذه المشكلات موجودة في كل اللغات، وتظهر حدتها أكثر عندما تستعمل لغة في مجال جديد، لم يتعود أهلها على توظيفها في هذا المجال، وتزول هذه المشكلات تدريجيا بمرور الزمن، باستكمال تحضير الأدوات الاصطلاحية والاتفاق على استعمالها، لأن اللغة ملكة، شبيهة بالسلوك وبالملكات الأخرى التي تكتسب بالممارسة المستمرة حتى تصبح عادة راسخة وعفوية.

إن التردد والاضطراب اللذين عرفتهما بعض مصالحنا الإدارية في استعمال اللغة العربية هو الذي جعل مثل هذه المشكلات تظهر لدى أي موظف، وعطل بالتالي هذه الملكة من النمو والاكتمال، لأن هذا الموظف لم يأخذ الوقت اللازم للتعود على استعمالها، ولأن لديه لغة أخرى بديلة أكثر نجاعة في رأيه ووظيفية، اكتسبت هذه النجاعة والوظيفية بطول الممارسة في الاستعمال.

فالقول بعدم وجود مقابلات عربية لبعض المفاهيم حقيقة ثابتة بالنسبة إلى كثير من العلوم والتقنيات، ولاسيما المتقدمة منها كعلم الجينات والذكاء الاصطناعي وغيرهما، نظرا

لتعددها وسرعتها، كما أشرنا إلى ذلك، ولكن مثل هذا الحكم لا ينطبق على ميدان المصطلحات الإدارية في رأيي، إذا ما نظرنا إلى عدد المعاجم الإدارية التي ألفت إلى اليوم [1] وإلى التجربة الطويلة لمعظم الدول العربية في استعمال المصطلحات الإدارية.

إن المصطلحات العربية موجودة بكثرة في كثير من العلوم والفنون، غير أن بعضها قد يجهله المستعمل لهذا النوع من المصطلحات، لقلة توفر المعاجم المتخصصة أو لانعدامها. ولابد من الإشارة ههنا إلى أن اللغة في تطور مستمر كي تساير ما يستجد في المجتمع، لذلك نجد في كل فترة من حياتها مفاهيم جديدة في كل ميدان، قد يقع نوع من الاضطراب في التعبير عنها في البداية، كما هو الحال بالنسبة إلى مصطلحات المعلوميات التي غزت كثيرا من ميادين النشاط، منها ميدان العلوم الإدارية.

أما القضية الاصطلاحية الثانية التي يطرحها المشرفون على عملية تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة، أي تعدد المصطلحات بالنسبة إلى المفهوم الواحد أو عدم التوحيد، كما يفضل البعض الآخر أن يسميها، فهي قديمة نسبيا، إذ يعود الاهتمام بها إلى أواسط القرن الماضي، لما لاحظ المهتمون بقضايا المصطلحات العربية تباينا في استعمالها بين بلد وآخر، وأدركوا حينذاك ما يمكن أن ينجر عن هذا التباين على مستقبل العربية المشتركة في المجال العلمي خاصة، لذلك أنشأوا آليات

ومؤسسات للتغلب على هذه المشكلة، مثل مؤتمرات التعريب التي تنعقد بصفة دورية منذ عقود، ومكتب تنسيق التعريب الذي أسس منذ بداية الستينيات للإشراف على تنسيق الجهود التي تبذل هنا وهناك في مجال المصطلحات بغرض توحيدها. وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلت ومازالت تبذل في هذا الموضوع، فالمشكلة لم تحل بصفة نهائية وتنتظر تغير الأوضاع السيئة السائدة حاليا في العالم العربي.

إن موضوع تعدد المصطلحات وعدم الاتفاق على استعمالها مطروح خاصة بين البلدان العربية وليس في البلد الواحد الذي غالبا ما توجد فيه سلطة لغوية أو إدارية تفرض نوعا واحدا من المصطلحات، من خلال إصدار معجم أو دليل خاص بها، يلتزم به كل المعنيين باستعمالها.

أما مسألة عدم استساغة بعض الأفراد لنوع معين من المصطلحات دون غيرها لاعتقادهم أنها أقل دقة أو غير منسجمة مع قواعد اللغة، فهذه مسألة نسبية في رأيي، لارتباطها بالأذواق وبالتكوين الذي حصل عليه أي شخص وبنظرته إلى المستوى اللغوي الذي يفضله. فالمهم في المصطلح العلمي أن يستجيب إلى بعض الشروط، والمعايير التي حددها العلماء واتفقوا عليها في منظمات دولية وإقليمية [2] كالمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس(ISO) ومكتب تنسيق التعريب في الرباط.

ومن هذه الشروط والمعايير الموجهة في الأساس إلى العلماء الواضعين للمصطلحات، لا إلى المستعملين، ما هو عام ينطبق على كل المصطلحات، في أي لغة كانت، بغرض الدقة والوضوح، ومنها ما هو خاص بلغة بعينها قصد احترام قواعدها.

ووعيا من السيد رئيس المجلس الأعلى للغة العربية ومن أعضائه بهذه المشكلات الاصطلاحية المطروحة التي تعترض مستعملي المصطلحات الإدارية ورغبة منهم في التغلب عليها أو التخفيف منها على الأقل، قام المجلس سنة 2000 بوضع معجم خاص بهذا النوع من المصطلحات، شارك في إنجازه عدد من أعضاء المجلس ونخبة من الإطارات الذين قدموا من مختلف الإدارات العمومية.

وقد كانت نتيجة هذا العمل المشترك صدور معجم ثنائي اللغة عربي–فرنسي وفرنسي–عربي، يضم ما ينيف عن 5.000 مصطلح حول أهم المفاهيم المتداولة في الإدارة الجزائرية. ويحتاج هذا المعجم إلى مراجعة وتنقيح وإثراء بصفة دورية، حتى يبقى وسيلة عملية في متناول مستعملي المصطلحات الإدارية.

إن المشكلة الأساسية في المصطلحات العلمية بمختلف أنواعها، ليست لغوية بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، وليس لها صلة باللغة العربية كنظام –كما يقول البعض– لأن هذه اللغة برهنت منذ القديم وما تزال تبرهن كل يوم على حضورها واستعدادها للتعبير عن أي مفهوم، مهما كانت درجة تجريده

وتعقد دلالته، لما لها من قوة توليد، تمكنها من التعبير عن مفهوم واحد بعشرات الكيفيات والأساليب، لضخامة مخزونها الإفرادي عبر التاريخ.

فالمشكلة الحقيقية تكمن في المستعملين وتوظيف آلاف المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية التي ولدت، وبقيت في بطون المعاجم والكتب، تنتظر من ينفض عنها الغبار. وأنا متيقن من أن توظيف ما ولد، من شأنه أن يقضي على كل المشكلات التي تعرضنا إليها، لأن اللغة، مهما كانت، وضع واستعمال، لا يستقيم أحدهما بدون الآخر.

تؤثر في انتشار اللغة وفي ترسيخ استعمالها فئات اجتماعية معينة أكثر من غيرها، لطبيعة عملها ولمكانتها الاجتماعية ودرجة صلتها بأفراد المجتمع. ويأتي في مقدمة هذه الفئات رجال السياسة والتعليم والإعلام والإدارة والأمن والمشرفون على التنظيمات النقابية والمهنية.

فبفضلكم – بعد فضل الله – شاعت مصطلحات إدارية حديثة مثل شهادة الميلاد وشهادة الإقامة ووصل الكهرباء أو الغاز وبفضلكم انغرست في الاستعمال مصطلحات إدارية، لم تكن معروفة لدينا في الجزائر قبل بضعة عقود، مثل البلدية والدائرة والمدير والمديرية وغيرها كثير. فأرجو أن تستمروا في نشر آلاف المصطلحات الإدارية الأخرى مهما كانت الصعوبات.

الهوامش:

1- من الأمثلة على المعاجم الإدارية المنشورة نجد:

- معجم مصطلحات الإدارة، إنجليزي - عربي مع مسرد بالألفاظ العربية، جوها سون وروبر تسون، مكتبة لبنان، بيروت 1972.

- معجم الإدارة العامة والمرافق المختصة، فرنسي- إنجليزي - عربي، عبد العزيز بن عبد الله، مكتب تنسيق التعريب بالرباط 1978.

- معجم الإدارة العامة، عربي- فرنسي، كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشئون الإدارية، طاهر زنبير، الرباط 1984.

- معجم مصطلحات العلوم الإدارية الموحدة، إنجليزي-عربي، عباس بشير، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1983.

2- من المبادئ الأساسية في وضع المصطلحات العلمية واختيارها نجد:

- ضرورة وجود مناسبة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد

- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد

- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

-ارجع إن أردت معلومات إضافية إلى مجلة اللسان العربي،العدد 27، سنة 1986، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ص 84 فما فوق.

2- إشكالية تعميم استعمال المصطلح

قدمها الأستاذ الحواس مسعودي،عضو المجلس الأعلى للغة العربية.

مقدمة

سوف لن نخصص هذه المداخلة لما يعرف بعلم المصطلح (تعريفه،أنواعه، آليات وضعه، إلخ..) لأن البحوث في هذا الميدان متوفرة سواء باللغة العربية أم بغيرها من اللغات. يكفي العودة لما تقوم به مختلف المجامع اللغوية العربية من مجهودات تتمثل في دراسات ومعاجم مختلفة لنرى الكم الهائل من المصطلحات المقترحة والمتوفرة الشاملة لكل الميادين، ومن الملاحظ أن جلها بقي حبيس هذه الدراسات والكتب والمعاجم. أي أن المصطلح من حيث **الوضع** قد قطع أشواطا إيجابية جدا، ولكن الإشكال المطروح يتعلق بالاستعمال، إذ لا يكفي الوضع وحده ولو أنه لابد منه كمرحلة أولى، فدون استعمال حقيقي لهذا المصطلح يبقى العمل نظريا (كأن لم يكن في بعض الحالات).

إن استعمال المصطلح إشكالية أساسية وحقيقية ليس في اللغة العربية فقط، وإنما في لغات كثيرة، ولهذا فإننا نجد الكثير من الدول سارعت في العشريات الأخيرة إلى سن قوانين ومراسيم تحمي اللغة وتحدد مجالات استعمالاتها وكيفيات ممارستها حتى لا تذوب في اللغات المؤثرة عن طريق مايدخلها

من مصطلحات جديدة عبر الكتب والمجلات ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

وإذا كانت هذه القوانين والمراسيم ضرورية للحفاظ على اللغة، فإنها غير كافية، ولن تكون فعالة إذا لم يصاحبها إجراءات عملية " **تقاوم** " هذا " **الدخيل** " بالبديل المناسب وبالوسائل البيداغوجية والعملية الضرورية، لأن الأمر لا يتعلق باللغة العامية التي هي بخير - على قول عابد الجابري - وإنما باللغة الجماهيرية التي هي في حاجة إلى رعاية شديدة. ولهذا آثرنا ألا نخوض في الجوانب التقنية وإنما نحاول اقتراح جملة من الإجراءات العملية التي يمكن بواسطتها تعميم استعمال المصطلح العربي، لأننا على قناعة أن الوزارات والمصالح المعنية ليست في كثير من الأحيان سببا في عدم تعميم استعمال المصطلحات الخاصة بها.

أولا: وسائل الإعلام والاتصال

لا يخفى على أحد الدور الإيجابي والسلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام خاصة في السنوات الأخيرة، وقد أثري الفضاء الجزائري والعربي بعشرات القنوات العامة والمتخصصة، منها من دخل العالمية (الجزيرة - أقرأ)، بحيث أثري القاموسان السياسي والديني بمصطلحات عربية متنوعة، ووضع الكثير منها منذ عقود طويلة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن بقية المصطلحات (الإدارية والتقنية والطبية، إلخ...).

التلفزيون وسيلة ضرورية اليوم لتعميم استعمال اللغة عموما والمصطلحات خصوصا وذلك من خلال البرامج الخاصة ولو أنها مكلفة أحيانا وتتطلب تضافر الجهود وتوافر المادة والاستفادة من التقنيات الحديثة، من إشهار وإعلانات ومسابقات وجوائز وموائد مستديرة ومسلسلات اجتماعية وبرامج ترفيهية، إلخ ... ولكن وفق استراتيجية مدروسة ومضبوطة مسبقا تشارك في وضعها كل الهيئات المعنية.

للإذاعة أيضا دور هام من خلال حصصها الإخبارية والإشهارية والترفيهية، خاصة ما يبث على موجةFM فالقنوات التي تبث على هذه الموجة لها علاقة لصيقة باللغة الجماهيرية ولها دور كبير في تعميم مصطلح ما من خلال حصصها المباشرة والمتنوعة (ربما نحن في حاجة إلى دراسة علمية من هذه الناحية لقناة "البهجة" حتى ندرك مدى تأثيرها). ولهذا فإننا نرى أن دخول القنوات الوطنية الأخرى هذه الموجة له دور إيجابي جدا في التوازن.

أما الصحافة المكتوبة فتأثيرها - قياسا بما سبق - له طابع خاص، لأنها تساهم في إثراء اللغة العلم تي وضبط اللغة الجماهيرية، ولكنها لا تخضع لسياسة لغوية خاصة من حيث الحصول على المصطلحات وتعمد استعمالها، فالقارئ لا تجذبه المقالات المثيرة فقط، وإنما المسابقات والجوائز وتحسين اللغة من خلال إشراف مصححين أكفاء، الخ... ولكن هنا أيضا لا يتحمل الإعلاميون وحدهم المسؤولية نظرا للقطيعة الحاصلة بين

ما تقترحه المجامع والمراكز وبين هذه الوسائل.ولهذا أيضا لا بد من وضع سياسة خاصة "**لإخراج**" المصطلح "**وإيصاله**" إلى أجهزة الاستعمال. فالإعلامي، نظرا لما يتجاذبه من أحداث وانشغالات، ليس لديه الوقت الكافي للبحث عن المصطلح والتفكير في تعميمه، فهو يستعمل المصطلح الأقرب والأسهل ولو كان أجنبيا.

أما الأنترنيت بالعربية فهي لم تصل بعد مرحلة متطورة سواء في الجزائر أم في العالم العربي، ولكنها تخطو خطوات واسعة. كما أن لها دورا لا يستهان به في شيوع المصطلح. وقد اتخذتها الكثير من الدول الآن وسيلة للحفاظ على لغتها وتعميم استعمالها، وذلك عن طريق الإخبار والإشهار والبيع والشراء والمراسلات، لأن الإنسان اليوم أصبح يستعمل ما يعرف بالبريد الإلكتروني بحثا عن السرعة، فقد وجدوا فيه فرصة لتعميم استعمال اللغة الوطنية.

ولهذا فإننا نجد أن الدول والمنظمات سارعت إلى فتح مواقع لها أصبحت تتجاذب المهتمين والمتطفلين (ينظر نسب اللغات في شبكة الأنترنيت).

ثانيا:المنظومة التربوية :

تعتبر المنظومة التربوية الأساس الأول لتعلم اللغة واستعمالها. ولكنها لا تكفي وحدها إذا لم تصاحبها سياسة شاملة تشمل الإعلام (لأن المتعلمين مشدودون أيضا إلى التلفزيون والإذاعة) والثقافة (مسارح الأطفال والمخيمات والتجمعات والمسابقات) إن

المصطلح الذي يتعلمه الطفل في المدرسة يبقى في المدرسة، لأن البيت (التلفزيون – الأسرة) والشارع يستعملان مصطلحات أخرى. وهذا يشوش بالطبع ذاكرة الطفل مبكرا، وتبقى آثاره السلبية راهنة لمستقبل هذا الطفل.

كما أن التركيز على التعليم المبكر للغات الأجنبية، وفق سياسة مضبوطة وموضوعية وعلمية دقيقة، سوف يجنب الطفل عقدة النقص ويبعث فيه الثقة، لأن الإحساس بامتلاك اللغة (اللغات) الأجنبية يبعده عن التشدق والتكلف في استعمال مصطلحاتها. كما أن نتائجه إيجابية في المراحل التعليمية اللاحقة.

ثالثا: وزارة الثقافة :

لوزارة الثقافة أيضا دور هام من حيث كونها تشرف على أجهزة ووسائل الثقافة (اتحاد الكتاب، المسارح، مديريات الثقافة، النوادي، الخ..) وإن مختلف النشاطات التي يتم القيام بها سنويا بإمكانها أن تلعب دورا إيجابيا في تعميم استعمال المصطلحات، خاصة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والعلمي.

رابعا: المجتمع المدني:

هناك أهمية كبيرة للدور الخطير الذي يلعبه المجتمع المدني من خلال منظماته واتحاداته لأنه قدير على التعبئة والتوعية من خلال اللقاءات والتجمعات التي ينظمها. فإضافة إلى ما قام به من نشاط اجتماعي وسياسي، يمكنه أن يساهم إيجابيا من الناحية اللغوية بحكم علاقته المباشرة بالجماهير، المستعمل الحقيقي للغة ولمصطلحاتها.

خامسا:الخدمة الوطنية:

لقد ساهمت الخدمة الوطنية- ولازالت – مساهمة فعالة في تعميم استعمال اللغة العربية ومن خلالها تعميم استعمال الكثير من المصطلحات الإدارية والتقنية والعسكرية. ونظرا لخصوصياتها من حيث التحكم في المكان والزمان، يمكنها أن تفيد بقية المؤسسات بتجربتها وآلياتها.

وفي الأخير يمكن أن نقول إن تعميم استعمال المصطلح مهما كان الميدان- يمكن أن تساهم فيه الأحزاب السياسية من خلال ملتقياتاوتجمعاتها الصيفية وكذا الاتحادات المهنية والحرفية والطبية. كما أن مسؤولية تعميم استعمال المصطلح ليست حكرا على الهيئة المعنية سواء كانت مؤسسة أم وزارة، وإنما بإمكان كل المجتمع المساهمة بفعالية خاصة بعد أن أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في متناول الجميع.

سادسا:تعميم استعمال المصطلح الإداري:

يعاني المصطلح الإداري في الجزائر مشاكل من حيث الاستعمال وليس من حيث الوضع. فقد تمت محاولات عدة ومساهمات إيجابية جدا ولكن محدودية الاستعمال لا تعود إلى المصالح الإدارية وحدها، وإنما لعدم وجود آليات عملية تدفع بهذه المصطلحات إلى أرض الواقع أي الاستعمال. كما تعود لغياب التنسيق بين مختلف الهيئات (التي ذكرناها) سواء كانت إعلامية أم تربوية أم اجتماعية، الخ نحن نرى أن تحقيق هذا الأمر ليس صعبا بل هو في متناولنا ويمكن تجاوز صعوباته بسهولة خاصة وأن المنظومة القانونية متوفرة كما هو الحال في كل الدول المتطورة.

3- المعلوماتية وتعريب الإدارة في الجزائر

قدمها الأستاذ موسى زمولي، خبير تكنولوجيا المعلومات

مقدمة

عندما ظهرت الحواسيب في الستينات وبدأت طبقة تحتكر علم المعلوماتية خاصة منها تلك المتمكنة من اللغة الإنجليزية لأن نظم تشغيل الحواسيب ولغات برمجتها كانت(ولا تزال في معظمها) بلغة مخترع الحاسوب ومبتدع علم المعلوماتية، وكانت كل الأمم المتقدمة منها والنامية في نفس القافلة إن لم تتقن لغة شكسبير.

وأدت عجلة التطور إلى جر كل الأمم نحو عصر تكنولوجيا المعلومات ليس فقط مواكبة للتطور وإنما للمزايا العديدة التي توفرها الثقافة الحديثة، وكان العالم من بين هؤلاء الذين رفعوا التحدي ووضعوا اللغة العربية في الصف الأول مع اللغات التي تعاملت مع تكنولوجيا المعلومات أساسا بفضل خصائص اللغة العربية **المنطقية** المميزة وعدد الناطقين بها. فيما يلي سوف نعرض وضعية اللغة بالنسبة لجانب مهم من الحياة الاجتماعية هو جانب الإدارة.

خلفية تاريخية

صمم الحاسوب ليعمل داخليا بنظام ثنائي: 0 و 1 (للاستفادة من علم الإلكترونيات) وصادف أن يكون هذا النظام كونيا لا ينتمي لأي جنسية، و يكفي إذن للتعامل مع

الحاسوب أن نجد الوسيلة المناسبة لتحويل البيانات المدونة في اللغات الطبيعية إلى النظام الثنائي الذي يفهمه الحاسوب، و للوصول إلى هذه الغاية كان لابد من الاتفاق على طاقم معين من المحارف (حروف الأبجدية بالإضافة إلى الرموز الخاصة من الفواصل ورموز العملة ورموز العمليات الحسابية وغيرها) .(Standard character set)

الإنجازات:

لقد تم الاتفاق في العالم العربي على طاقم محارف عربية موحد في المواصفة الدولية AS MO 449، وهو الطاقم المكمل لرمز ASCCII الدولي لتكون همزة الوصل بين اللغة العربية ولغة الحاسوب الداخلية، بعدها قامت الهيئات العربية الحكومية والخاصة على العمل على تطوير أدوات برمجة اللغة العربية في اتجاهين: الأول في مراكز البحث هدفه دراسة خصائص اللغة العربية، من منظور جديد، فيما يسمى باللسانيات الحاسوبية، من محللات صرفية ومحللات نحوية والتعرف آليا على الكتابة العربية والقراءة الآلية للنصوص العربية وغيرها من جهة، ومن جهة أخرى تم تكوين أجيال من الكوادر العربية المتخصصة في برمجة الحاسوب والتمكن من استخدام معداته شأنهم في ذلك شأن كل إطارات الدول الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى تطور تكنولوجيا المعلومات البعد الأول يكمن في ظهور الحواسيب الشخصية في الثمانينات مما جعل المعلوماتية في متناول العديد من فئات الشعوب، والبعد

الثاني يتمثل في تقدم وسائل الاتصالات مثل استخدام الألياف البصرية والأقمار الصناعية في نقل البيانات في أشكالها المختلفة (النصية الصوتية والصورية والمتحركة منها).

الحاسوب والإدارة:

تتمثل أعمال الإدارة (في الجزائر وفي اليابان وفي غيرهما من الدول) في تحرير الوثائق وتدوينها في ملفات وقد تتم على البيانات عمليات حسابية (ومنطقية أحيانا) مثل حساب أجور العاملين أو عمليات محاسبية أو مالية، وهناك تطبيقات أخرى مثل تسيير المخزون (Gestion des stocks) وإدارة شؤون الموظفين وما شابه ذلك.

البرمجيات الإدارية المعربة:

منذ الستينات تم إنجاز برمجيات تقوم بإدخال البيانات إلى الحاسوب وعرضها على الشاشة أو على ورق بأشكال مختلفة مثل جرد الموظفين وإصدار قوائم حسب الدوائر أو التخصص أو الوظيفة.

ومع ظهور الحواسيب الشخصية ظهرت برمجيات لإعداد قواعد البيانات والتحكم فيها لمعالجتها سواء كانت نصية أم رقمية نذكر على سبيل المثال نظام DBASE الذي كان يسمح بالتعامل مع اللغة العربية بطريقة سهلة نسبية، وفي نفس الفترة ظهر منسق الكلمات لتحرير النصوص بعدة لغات منها اللغة العربية.

ومع بداية التسعينيات تصدرت ميكروس فت MIICROSOFT موكب البرمجيات بإنجازها برمجيات ميكروسفت أفيس (MIICROSOFT OFFICE)، الذي يشمل على الخصوص منسق الكلمات MS Word، ومعالج الجداول MS EXCEL، ومدير قواعد البيانات MS Access وتسمح هذه الأدوات بإنجاز معظم احتياجات الإدارة، كما أشرنا إليه سابقا.

وفي نفس الفترة قامت عدة شركات تتعامل مع العالم العربي بتطوير عدة أدوات لتسهيل الأعمال الإدارية مثل برمجيات الناشر المكتبي الذي طورته شركة العالمية الكويتية، وبرامج إدارة الوثائق والمكتبات. ومثل ظهور شبكة الإنترنت، التي شكلت بعدا ثالثا مشجعا على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

وهكذا نجد، موقع شركة (WWW.SAKHR.COM) يعرض على المتصفح معظم الأدوات التي يحتاجها العامل والباحث وغيرها.ففي الموقع (انظر WWW.JOUHAYNAH) يوجد منسق كلمات ومترجم، وقاموس متعدد اللغات، وناشر مكتبي ونظام متكامل لإدارة الوثائق والنصوص يبدأ من عملية المسح الضوئي والقراءة الآلية ومعالجة البيانات بكل حرية ثم تخزينها على شكل صور أو نصوص يمكن إعدادها آليا وإجراء عمليات بحث نصي حسب موضوع معين.

ومن ميزات الانترنيت وتطور تكنولوجيا المعلومات، نخص بالذكر إمكانية التراسل إلكترونيا وتنظيم حصص حوارية

عبر الشبكة، وبصفة عامة بإمكان برمجة نظم إدارية متكاملة، عبر شبكة محلية (Intranet)، بالإمكان تصميم موقع للمؤسسة تكون نافذة على العالم الخارجي.

كما لا يفوتنا الإشارة إلى مثالين رائدين في الجزائر: الأول يخص إدارة الدراسات بالمدرسة العليا للأساتذة بالجزائر حيث حوسبة إدارتها بدأ من تسجيل الطالب إلى تسليم الشهادة مع تعريب تام للفعاليات. والتجربة الثانية تخص مشروع إدارة المجموعات المحلية إلكترونيا في إحدى الولايات بالشرق الجزائري.

على مستوى العالم العربي فلعل أحسن دليل على توغل المعلوماتية في الإدارة يتمثل فيما يسمى بالحكومات الإلكترونية، حيث يتم أداء كل الوظائف الإدارية حاسوبيا بالاستعانة بشبكة الانترنيت وهو ما تم بالفعل في مدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة وفي المدينة الإلكترونية بجمهورية مصر .

الخلاصة:

لقد تمت السيطرة على كل أدوات التعريب الضرورية لتسيير أي إدارة بالعربية وبشكل متطور جدا، شريطة أن تتوفر الرغبة لدى أصحاب القرار، وأن نعمل على نوعية "المحتوى" لتدعيم الجانب اللغوي، الذي بات يمثل واجهة بينيةبين الإدارة واللغات الطبيعية والمعلوماتية.

ولا تفوتنا الإشارة هنا، إلى أنه يمكن تفسير ظاهرة معارضة تعريب الإدارة بسبب الوقوف أمام كل ما هو جديد ومختلف لما هو متعارف عليه.

ج – الاقتراحات المنبثقة عن اليوم الدراسي

على هامش أشغال اليوم الدراسي حول استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية المنعقد بفندق الجزائر يوم 2003/09/22 انبثقت عنه ثلاث ورشات كلفت بتناول إشكالية المصطلح في الإدارة الجزائرية وهي:

- ورشة المصطلح الإداري والخدمات العامة.
- ورشة المصطلح التقني.

- ورشة المصطلح الاقتصادي والمالي والتجاري.

وقد ضمت هذه الورشات أعضاء من المجلس الأعلى للغة العربية وممثلين عن كل من وزارات الداخلية والجماعات المحلية والمالية والنقل والتجارة والبريد والمواصلات والشباب والرياضة والصناعة والسكن والعمران والري والفلاحة والسياحة والمديرية العامة للأمن الوطني.

وبعد النقاش الواسع، الموضوعي والمسؤول الذي تطرق إلى كافة الجوانب المرتبطة بإشكالية المصطلح، نوه الحاضرون بالمجهودات التي بذلت من قبل المجلس الأعلى للغة العربية في سبيل تعميم استعمال اللغة العربية والمتمثلة أساسا في جلسات التشاور والحوار والنشاطات الثقافية والعلمية، زيادة على المشاريع التي بادر بها في هذا المجال كموسوعة الجزائر ومؤسسة الترجمة والدراسات الميدانية.

وقد سجل الحاضرون كثيرا من الجوانب الإيجابية، منها على الخصوص:

1 - توفر المنظومة القانونية التي تلزم استعمال اللغة العربية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

2 - توفر الكفاءات والقدرات البشرية القادرة على تعميم استعمال اللغة العربية وتطويرها.

3 – توفر المصطلح التقني والعلمي في كافة المجالات ولو اختلفت مستوياتها.

وأهم الاقتراحات التي قدمها المشاركون هي:

أ –ضرورة تدعيم التنسيق بين القطاعات المختلفة وفق مناهج علمية.

ب –إنشاء خلية للترجمة على مستوى كل قطاع.

ج – ضرورة مراجعة أهل التخصص في وضع المصطلح.

د استغلال الذخائر العلمية العربية التي أنجزت في إطار المصطلح التقني والمالي مع مراعاة خصوصياتنا الإدارية.

هـ– العمل على خلق تقاليد راسخة وربط جسور متينة بين المجلس الأعلى للغة العربية ومختلف القطاعات الوزارية، بغية تحقيق الأهداف المسطرة في مجال تعميم وترقية وتطوير استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية.

و – العمل على تنصيب أفواج العمل المشتركة بالنسبة للقطاعات الوزارية التي شاركت في جلسات التشاور والحوار مع أعضاء المجلس لتحديد رزنامة نشاطها ودراسة برامجها القطاعية.

ي – ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المجهودات التي بذلتها العديد من القطاعات الوزارية في مجال تعميم استعمال اللغة العربية على مستوى مصالحها ووضع خطة عمل واضحة لتعميم العمل بالإيجابيات المكتسبة في كل قطاع وتفادي السلبيات والمشاكل المطروحة.

فهرس محتويات العدد

الموضوع الصفحة

العربية في الإدارة.....03

أ. صالح حميدات

عينة عن إستعمال اللغة العربية في الإدارة.....14

أ. منصوري سليمان

عروض عن المصطلح الإداري.....19

أ. طاهر ميلة

إشكالية تعميم إستعمال المصطلح.....27

أ. الحواس مسعودي

المعلوماتية وتعريب الإدارة في الجزائر.....33

أ. موسى زمولي

الإقتراحات المنبثقة عن اليوم الدراسي.....39

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

المجلس الأعلى للغة العربية

إعلان عن جائزة اللغة العربية

يعلن المجلس الأعلى للغة العربية عن تنظيم "**جائزة اللغة العربية لسنة 2005**" وتهدف الجائزة على وجه الخصوص إلى تشجيع أعمال الباحثين والمبدعين وتثمين منجزاتهم العلمية والمعرفية ذات المردود النوعي الهادف إلى إثراء اللغة العربية والمساهمة في نشرها وترقيتها، سواء كانت هذه الأعمال مؤلفة باللغة العربية أم مترجمة إليها،

1. تتمثل شروط الترشح للجائزة فيما يلي :

-أن يقدم العمل باللغة العربية

-أن يتوفر العمل على قواعد المنهجية العلمية

-أن يكون البحث موثقا وأصيلا، ولم يسبق نشره، وفي مجال الترجمة ترفق صورة للنص بلغته الأصلية

-أن يندرج البحث في أحد المجالات المحددة في الفقرة الموالية.

2 . حدد مبلغ الجائزة ب 600.000 دج، يوزع على ثلاث مجالات بمقدار200.000 دج لكل مجال.

– جائزة اللغة العربية في علوم اللغة العربية.

– جائزة اللغة العربية في علوم الطب والصيدلة والتكنولوجيا.

– جائزة اللغة العربية في الترجمة إلى العربية.

يتقاسم جائزة اللغة العربية في كل مجال من المجالات السالفة الذكر فائزان، حدد نصيب الفائز الأول بنسبة 70 % وحدد نصيب الفائز الثاني ب30 % منها.

يتكفل المجلس بنشر الأعمال الفائزة، وتصبح ملكا له، إلا أنهيمكن للفائز بالجائزة استعادة حقوقه حسب

دفتر الشروط وبعد انقضاء مدة ثلاث سنوات من نشر العمل.

تعرض الأعمال المرشحة على لجنة تحكيم، مكونة من ذوي الاختصاص، الذين لا يسمح لهم بالمشاركة فيها،

– قرارات لجنة التحكيم نهائية وغير قابلة للطعن.

– لا ترد الأعمال إلى أصحابها، سواء فازت أم لم تفز.

3 . يتكون طلب الترشح من الوثائق الآتية :

-طلب خطي

-السيرة العلمية والمهنية للمترشح

-نسختين من البحث المقدم للترشح :

-النسخة الأولى مسجلة على قرص مرن.

-النسخة الثانية توجه عن طريق البريد المسجل، ويكون تاريخ الختم البريدي شاهدا على ذلك.

4 . يفتح باب الترشح للجائزة ابتداء من نشر هذا الإعلان في وسائل الإعلام إلى غاية 31 ديسمبر 2005.

5 . يوجه ملف الترشح إلى العنوان الأتي :

السيد رئيس المجلس الأعلى للغة العربية
شارع أحمد باي، الأبيار، الجزائر
أو
ص.ب 575 شارع ديدوش مراد الجزائر العاصمة
" جائزة اللغة العربية "

الإيداع القانوني : 795– 2005
ردمك (ISBN) : 7 – 8 – 9560 – 9961

■ دفاتر المجلس سلسلة منشورات الجيب، تتضمن خلاصات النشاطات الثقافية التي عرضت ضمن منبري : حوار الأفكار و فرسان البيان من محاضرات و ندوات و موائد مستديرة.

صدر منها :

- ثقافة الطفل. مجموعة من الأساتذة.
- تكوين الإطارات الجزائرية أثناء حرب التحرير. مجموعة من الأساتذة.
- اللغة العربية في الهيئات الدستورية. د. عبد الوهاب دربال.
- العلاقة بين الفصحى و العامية. مجموعة من الأساتذة
- وضعية التعليم في الجزائر أثناء السنة الأولى من الاستقلال : التحدي الكبير. أ. محمد الطاهر زرهوني.
- ملامح خريج الجامعة. د. محمد سعيد الحفار.
- منهج النحو العربي عند ابن رشد. د. عمار طالبي.
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – بين الدور الثقافي و الدور السياسي – د. محمد قورصو.

المجلس الأعلى للغة العربية

شارع أحمد باي – الجزائر – ص.ب 575 ديدوش مراد.

الهاتف : 021.23.07.24, 25 الفاكس : 021.23.07.16